الفعل والجملة الفعلية في اللغة العربية

د. حسن محمد علي ازروال، المركز الجهوي لمهن التربية بني ملال، المغرب.

ملخّـــص

يتصرف الفعل، عندما يدخل في علاقات تركيبية، إلى الزمن المضارع أو الماضي أو الأمر (المستقبل)؛ ويتطابق الفعل، في لغات عديدة، مع الفاعل في الشخص والجنس و/أو العدد؛ لكن المطابقة الفعلية في اللغة العربية هي مطابقة ضعيفة في العدد.

وإذا كانت المطابقة الفعلية فقيرة (ضعيفة) في بعض الأحيان، فإن ذلك يدفع إلى التمييز بتن:

1) **شبه الجذر الذي يتضمن المعنى القاعدي للفعل.**

2) **صوائت وصوامت لواصق (سوابق ولواحق) الفعل التي تحدد عقد عجرة المطابقة: الشخص والجنس والعدد.**

ويمكن توضيح علاقة شبه الجذر باللواصق في:

أ) الماضي:

شبه الجذر	اللاحقة
كتبْ +	ت + الضمة

ب) المضارع:

السابقة	شبه الجذر	اللاحقة
أ + الفتحة	كتبْ +	الضمة

ج) الأمر:

سابقة صوتية	شبه الجذر	اللاحقة
أ + الضمة	كتب +	السكون

نحصل، على العموم، على:

- **عنصرين في عقدة الجنـــــــــس** (**مذكر** + **مؤنث**).
- **ثلاثة عناصر في عقـــــــــدة الشخص** (1 + 2 + 3).
- **ثلاثة عناصر في عقدة العدد** (**مفرد** + **مثنى** + **جمع**).

أ) الماضي:

اللاحقة	عناصرها
ت + الضمة	[1 + **مفرد** + **مذكر**/ **مؤنث**]

ب) المضارع:

السابقة	عناصرها	اللاحقة
أ + الفتحة	[1 + مفرد + مذكر/ مؤنث]	الضمة

ج) الأمر:

سابقة صوتية	عناصرها	اللاحقة
أ + الضمة	[2 + مفرد + مذكر]	السكون

Abstract

Our paper is found to consider :

verbs are words that in syntaxe have tenses: present, to indicate that an action is being carried out; past, to indicate that an action has been done; future, to indicate that an action will be done. In many languages, a verb may also agree with the person, gender, and/or number ; but in Arabic, where verbs are part of syntaxe, they agree in person and gender (but not always in number) with the subject.

A verb shows poor agreement with the subject; then we can distinguish between:

1) The moderate root that communicates the basic meaning of the verb.

2) the vowels and the consonants, in prefixes or suffixes, specify grammatical functions such as person, gender, number,...

Various categories are marked on verbs:

a) past:

the moderate root	suffixe
katab +	[t / u]

b) present :

préfixe	the moderate root	suffixe
[á / a] +	ktub +	[u]

c) future:

sound prefixe	the moderate root	suffixe
[u]	ktub	soukoûn

- Two gender (masculine, feminine)
- Three persons (first, second, third)
- Three numbers (singular, dual, plural)
- ...

a) past:

suffixe	various categories
[t / u]	[1 + sg. + m/f]

b) present:

préfixes	various categories	suffixe
[á / a]	[1 + sg. + m/f]	[u]

c) future:

sound prefixe	various categories	suffixe
[u]	[2 + sg. + m]	soukoûn

تأطير نظري (المقاربة الصرف/تركيبية):

تعني المقاربة الصرف/تركيبية «للفعل والجملة الفعلية في اللغة العربية»، أن ندرس ونحلل بنية الفعل في ذاتها ولذاتها للوقوف على أهم الأشياء التي تكوّنها، وأن نرصد العنصر المسؤول عن إسناد الرفع للفاعل في إطار التفاعل المحيطي للفعل عندما يدخل التركيب؛ وهكذا تفرض تساؤلات عديدة نفسها على المقالة (البحث)، ننتقي منها ما يلي: ما هي أسرار الفعل المتصرف؟ ما هي البطاقة النحوية للفعل؟ لماذا يعمل الفعل ويؤثر في الفاعل؟ ما هي علاقة عناصر عقد عجرة[1] المطابقة بالزمن؟ ...الخ.

أ) الجانب الصرفي: نفترض أن الكلمات المعزولة في علم الصرف، تسبق التركيب في علم النحو؛ فالصرف «علم يبحث في الكلمة مفردة قبل أن تدخل في تركيب الكلام»[2]؛ ولهذا يجب النظر إلى المفردة من وجوه عديدة قبل أن تدخل مجال الكلام، نذكر بعضها:

- الوزن الصرفي؛ والتجرد والزيادة؛ والإبدال والإعلال؛ والقلب المكاني والإدغام...الخ.[3]
- نوع الفعل عامة؛ ومعاني زيادات المزيد؛ والثلاثي الذي هو على وزن الرباعي وملحق به، مما هو على وزن الرباعي وغير ملحق به، والذي هو على غير وزن الرباعي.[4]

هكذا يتضح أن علم الصرف يشتغل خارج العاملية النحوية لأنه لا يدرس المواقع والمحلات من خلال تأثير العمل، بل يبحث في الكلمة مُفردة؛ فعلم الصرف يستفيد من المعلومات الصرفية المختلفة التي توفرها مباحث علم الصرف الكثيرة قصد فهم بنية كلمة محددة؛ غير أنه يتوجب التمييز بين الصرافة والصواتة في علم الصرف، فنجد (مثلا) أبوابا صرافية وأخرى صواتية تتناول الفعل[5]؛ وهذا الفصل المنهجي بين الصرافة والصواتة في كتب النحو هو الذي سيمكن من فهم تأثير الصرافة أو الصواتة في تشكيل التراكيب.

يبدو أن التصريف يبحث في أحكام بنية الكلمة العربية، وما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وشبه ذلك، ولا يتعلق إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال؛ فأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها.[6] إن أقل ما تُبنى عليه الأسماء المتمكنة والأفعال ثلاثة أحرف، أما المراد الأفعال المتصرفة هنا لا مُطلق الأفعال حيث يظهر التصريف أصلا في الأفعال لكثرة تغيّرها وظهور الاشتقاق فيها بخلاف الأسماء.

هذه بعض أبجديات التصريف وجب التذكير بها لأن التحليل الصرفي يتناول بناء الكلمة المفردة المعزولة (الفعل)، كما فهمتها هذه الدراسة، في علم الصرف؛ لهذا

فالعزل والفصل أسبق من الاشتغال العاملي، وتصبح عجرة المطابقة (في البطاقة النحوية للفعل) - التي هي موضوع المقالة كما سنرى- ظاهرة صرفية تأخذ بعين الاعتبار العلاقات التركيبية.

ب) الجانب التركيبي: يدلّ مصطلح التّركيب، في اللسانيات، على المستوى اللغوي الذي يدرس الوحدات اللغوية داخل الجملة من حيث علاقة بعضها ببعض، ومن حيث ترتيبها وإعرابها ووضعها العامليّ؛ ويتجلى الجانب التركيبي في هذه المقالة في تناول علاقة الفعل بالفاعل: لماذا يُسند الفعل إعراب الرفع ضرورة إلى الفاعل؟ كيف يحتاج الفعل إلى الفاعل؟ ما علاقة الفاعل المعجمي بالضمير في الفعل؟ كيف تكون المطابقة ضعيفة بين الفعل والفاعل؟ ...الخ.

ج) الحركات والحروف (الصوامت والصوائت): وصل التأطير المنهجي إلى نقطة مهمة توضّح كيفية أجرأة التحليل الصرفي للفعل؛ ولهذا يتدخل الجانب التقني لتيسير فهم الفعل بصفة عامة بغية ضبط بعض عناصر عقد عجرة المطابقة صوتيا وعزلها لمعرفة بنية الفعل: أي، دراسة صوامت الفعل وصوائته.

اهتمّ علماء النحو بأصوات اللغة العربية[7] كما فعل سيبويه في الجزء الرابع من الكِتابِ؛ واستمرّ الاهتمام بدراسة التفاعل بين الأصوات منذ أن تناول اللغويون نطق الكلمات والجمل، فميزوا بين الحركات والحروف؛ يقول سيبويه: «وزعم الخليلُ أنّ الفتحةَ والضّمّةَ والكسرَةَ زوائدُ، وهُنّ يَلْحَقْنَ الحرفَ لِيوصَلَ إلى التّكلُّمِ به.»[8] وتناولَ أبو الفَتْح عُثمان بنُ جني مطل الحَرَكاتِ في «الخَصائص»، فقال: «وإذا فعلت العرب ذلك أنشأت عن الحركة الحرف من جنسها. فتنشئ بعد الفتحة الألف، وبعد الكسرة الياء، وبعد الضمة الواو.[...]. فمطلُ الحَرَكَةِ إشباعُ الفتحَةِ حتّى تَنْشأ عنها ألفٌ وإشباعُ الضّمّة حتّى تَنْشأ عنها واوٌ وإشباعُ الكسرةِ حتّى تَنْشأ عنها ياءٌ.»[9]

وهكذا تُميز اللسانيات بين الصوامت والصوائت:

- **الصوامت:** هي حروف مثل: ب/ ث/ ج ..... الخ، فسميت بذلك لأنها تحتاج إلى صوائت وهي الحركات أو المدّ الناتج عن إشباع هذه الحركات، فنطق الحروف لا يتحقق دون صوائت؛ وقد يُضاف إلى الصوامت حرفا اللين (الياء والواو) لأنهما يقبلان أيضا الصوائت.

- **الصوائت:** وهي الحركات من فتحة وضمة وكسرة وكذلك المدّ الناتج عن إشباع هذه الحركات (ألف المد (الفتحة الطويلة) وواو المد (الضمة الطويلة) وياء المد (الكسرة الطويلة))؛ فلا بد للكلام من صوامت وصوائت حتى يُبلّغ المتكلم ما يريد التعبير عنه؛

وتجعل الصوائتُ النصَّ مقروءا بيسر بالنسبة إلى من يتعلم اللغة العربية (شكل النص بالحركات القصيرة).

قد تكون دراسة الجمل من زاوية الصوامت والصوائت مسوغة؛ فربط الإعراب، مثلا، بصوائت اللغة العربية، جعل النحاة يميزون بين المعرب بحركة كما في الأمثلة (جاء زَيْدٌ – رأيت زيداً – مررت بزَيْدٍ)، والمعرب بحرف كما في الأمثلة (جاء أبُو زَيْدٍ – رأيت أبَا زَيْدٍ – مررت بِأبِي زَيْدٍ)؛ والواقع أن علامات الإعراب هي الحركات القصيرة الثلاث التي توجد في اللغة العربية: أي، الضمة والفتحة والكسرة، كما في (جاء زَيْدٌ – رأيت زيداً – مررت بزَيْدٍ)، أو نظيراتها الطويلة، كما في (جاء أبُو زَيْدٍ – رأيت أبَا زَيْدٍ – مررت بِأبِي زَيْدٍ) ...الخ؛ واعتبار حروف مثل: الواو والألف والياء علامات إعراب، إنما نظر فيه إلى رسم الحركات الطويلة وليس للفظها. فلعله يتضح من هذا المثال أن النحاة كانوا يقعدون أحيانا للمرسوم وليس للملفوظ من كلام العرب.

طوّرت اللسانيات الحديثة آليات النظر إلى الصوامت والصوائت؛ ثم أخذت الدّراسات اللسانية العربية تُدخُل طرقا لسانيّة متنوعة وجديدة، فغلب الجانب التقني على تفكيك اللغة إلى صوامت وصوائت؛ غير أن هذه المقالة تسعى إلى التعرف على بنية الفعل الصرفية انطلاقا من الدور الذي تلعبه الصوامت والصوائت لبلوغ عجرة المطابقة التي تؤطرها البطاقة النحوية الفعلية؛ وهكذا تعتمد هذه المقالة على صوائت العربية التي هي:

الصوائت القصيرة	الصوائت الطويلة
الفتحة	الألف
الضمة	الواو
الكسرة	الياء

تقديـــم:

كان لانفلاق الصرفة الأثر الكبير في التحاليل التوليدية على المستويين النظري والتطبيقي، فأصبحت الدراسة اللغوية تتحدث عن نقط بعينها يجمعها ما يسمي: المقولات الوظيفية.

ويجب أن تملك كل مقولة وظيفية مهمة خاصة بها (مهمة نظرية أو تقنية مرتبطة بالوقائع اللغوية) في أثناء عمليات الصعود. وكان لزاما على مقولة الجهة الوظيفية أن تكون مخصصة بـ: [+ أو - تام] لتشكيل الاشتقاق؛ وعند تخصيص الجهة بـ [- تام] فإن الفعل يتحقق في شكل غير تام اعتمادا على التطابق؛ وعلى مقولة الزمن

الوظيفية أن تكون مخصصة بـ[+ أو- ماض] أي [+ ماض] أو [+ مستقبل] ويصعد إليها الفعل لفحص سمة [+ ماض] أو [+ مستقبل].

لا تسعى النظرية العاملية، في هذه المقالة، إلى تناول مثل هذا التصور النظري التقني التوليدي؛ لكنها تفحص الزمن صَرفيا في إطار ملاحظات صوتية صورية انطلاقا من التغيرات التي تلحق بنية الفعل؛ وحالما يرتبط الفعل بغيره من العناصر اللغوية في التركيب، تطلب النظرية العاملية إبراز التغيرات التي تلحقه من خلال وضعه التركيبي حيث يوظف ما يسمى (بالبطاقة النحوية) التي تؤكد على علاقاته البنيوية في سلسلة العمل (ما هي المواقع التي يستحدثها ويؤثر فيها؟ وما هي المواقع الأخرى التي تؤثر فيه؟)؛ فالفعل عبارة عن عامل لفظي في الجملة الفعلية لأنه يؤثر في الفاعل بواسطة العمل، ويخضع في الوقت ذاته لتأثيرات مواقع أخرى مثل موقع (لن) التركيبي الذي ينزع عن الفعل المضارع الرفع ويلبسه النصب.

1) بعض قضايا الفعل الصرفية في اللغة العربية.

أ) صرف الفعل:

وليْسَ أدْنَ مِنْ ثلاثٍ يُرى ❖ قابلَ تصريفٍ سوَى مَا غُيِّرا [10]

«يعني أن ما كان على حرف واحد أو حرفين لا يقبل التصريف ففهم منه أن أقل ما يوجد عليه الأسماء والأفعال بالوضع ثلاثة أحرف لأن الأسماء والأفعال قد تنقص عن ثلاثة بحذف بعض حروفها، أما الأسماء فتوجد على حرفين نحو «يد» و«دم» وعلى حرف واحد نحو «م الله» في القسم على القول بأنه اسم وهو الصحيح، وأما الأفعال فتوجد على حرفين نحو «خذ وبع» وعلى حرف واحد نحو «ق» فعل أمر من «وقى.»[11]

إن الميزان الصرفي يحدد، في اللغة العربية، وزن ما لا يقل عن ثلاثة أحرف هي (فعل): ويضبط الميزان الصرفي الثلاثي ومزيده، والرباعي ومزيده، فتجمع أحرف الزيادة في: (سألتمونيها)؛ وتأتي الصيغة لتتحدث عن: فعل- يفعل- سيفعل- افعل، بمعنى: الماضي والحاضر والمستقبل والأمر. وتساعد الصيغة في اشتقاق أبنية فعلية وغير فعلية، وتميز البناء للمعلوم والبناء للمجهول.

ويرتبط الفعل بالتصريف من خلال العلاقات العاملية التي يخلقها التركيب لتبدأ سمات التطابق:

-**الفعل الماضي:** تتحقق سمات التطابق بعلامات تلحق بالفعل: حال الإفراد: (تاء مضمومة أو مفتوحة أو ساكنة)؛ حال التثنية: (التاء والميم وألف ممدودة: تما)؛ حال الجمع: (التاء والميم: تم/ والتاء والنون المشددة: تن/ والواو والألف: وا)؛ وستكون

النتيجة أن الماضي يتكون من ثلاث طبقات، هي:

الجذر + الصيغة + اللواصق.

- **الفعل المضارع:** تلحقه سوابق تشير إلى سمة التطابق [+ شخص]، وتجمع في كلمة: (أنيت)؛ أما اللواحق، فتتغير وفق تغير سمات التطابق. إن الجمع بين السوابق واللواحق سيقود إلى معرفة تشكل المضارع:

لاصق [+ شخص] + فعل/ جذر + لاصق [+ عدد + جنس].

يوجد الفعل في حالة كمون (أي: يكون عبارة عن جذر)، ثم يوفر له جانب التصريف لواصق متعددة (سوابق/ أواسط/ لواحق) فلا تظهر إلا عند استعماله في موقعه التركيبي العاملي المناسب.

يميز النحاة بين:

- دراسة التغيرات التي تطرأ على بنية الكلمة (علم الصرف).

- دراسة المواقع التي تتوضع فيها المكونات التي تشكل المركبات (علم النحو).

ويصبح النحو هو تأمل مواقع المكونات داخل التركيب رغم أن الصرف يتواجد نظريا في قلب هذا النحو؛ لكن الجانب المنهجي يفرض عزل الصرف عن النحو حتى نتمكن من توظيف البطاقة النحوية؛ ولا تشكل جميع محاور علم الصرف البطاقة النحوية الفعلية، بل ننتقي منها فقط ما يتعلق بموضوع المطابقة: الشخص والعدد والجنس؛ وهي أمور ضرورية لفهم الفعل[12] في اللغة العربية في الماضي.

هكذا يتضح أن البطاقة النحوية الفعلية توجد في ثنايا التصريفات؛ فلا بد لكل فعل، حين يدخل التركيب، أن يتضمن عنصرا من عناصر **عقد المطابقة** التي هي:

الشخص			العدد			الجنس	
1	2	3	مفرد	مثنى	جمع	مذكر	مؤنث

تتشكل البطاقة النحوية من عناصر عقد المطابقة التي هي: الشخص والعدد والجنس؛ ولكن فهم هذه البطاقة رهين بمعرفة لواصق الفعل المتعددة؛ فإذا تناول التحليل الفعل الماضي أو المضارع، لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار (الجذر + الصيغة + اللواصق.) أو (لاصق [+ شخص] + فعل/ جذر + لاصق [+ عدد + جنس].)؛ وهكذا يجب التمييز، في الماضي مثلا، بين الجذر الأصلي (1) والجذر المزيد (2) انطلاقا من الجدول التالي:

جذر (1): ←	الالتحام بحروف الزيادة:←	جذر (2): ←
الاستعداد لخلق تصريفات الثلاثي المجرد.		الاستعداد لخلق تصريفات الثلاثي رغم احتوائه الزيادات.

توجد أدلة متعددة تشير إلى أن الجذر (1) لا يختلـــــــف عن الجذر (2) عند دخولهما التركيب متصرفين:

- يقبلان التصريفات الزمنية (الماضي/ المضارع/ الأمر).
- يؤثران في محلات إعرابية.
- يقبلان اللزومية والتعدية.
- ... الخ.

يعتمد الجذر (1) على لواصق الزيادة لتشكيل الجذر (2) الذي سرعان ما يستقل بنفسه ليؤثر في مواقع ومحلات عندما يدخل التركيب بتصريف زمني معين. وتوجد أدلة أخرى تدل على هذه الاستقلالية:

- يؤثر تغير الفعل في التركيب في عدد المحلات: هل تم توسيع عدد المحلات؟ هل تم تقليص عددها؟ هل تمت المحافظة على عددها؟

حين نقول:

(7) حزنت بغـــــــداد.

(8) أحزن الخليفة بغداد.

نلاحظ الزيادة في عدد المحلات بين الجملة الأولى والثانية؛ لكن هذا الأمر يختلف في الجملتين:

(9) قتل زيد عمـــرا.

(10) قاتل زيد عمرا.

حيث تمت المحافظة على عدد المحلات؛ فلا يجب أن نفترض دائما أن تغير الفعل يؤثر في عناصر التركيب؛ غير أنه قد يُظهر إشكالات معنوية لأن الفعل «قتل» ليس هو الفعل «قاتل» في الجملتين (9) و(10).

- يؤثر تغير الفعل في الاشتقاق مادام أنه لا يجب أن نفترض دائما أن اسم الفاعل (مثلا) يُشتق من الجذر (1)؛ قد يحدث هذا الأمر عندما يكون على وزن «فاعل» لفعل ثلاثي مجرد، وقد يُصاغ بطريقة صرفية في غير الثلاثي (الثلاثي المزيد) بإبدال حرف المضارعة

ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر. ويكون اسم فاعل فعل جملة (9) هو (قاتل)، أما اسم فاعل فعل جملة (10) هو (مُقاتِل).

يجب أن ننتبه إلى أن ما ورد أعلاه (حتى الآن) يدخل في فهم الفعل في اللغة العربية؛ فالجذر (1) والجذر (2) لا يطرحان مشكلا عندما يؤثران في مواقع تركيبية، وإنما يكمن المشكل في لواصق المطابقة التي نرى ضرورة التعامل معها لفك ألغاز كثيرة، منها: هل شبه الفعل الماضي للجذر هو ما يجعله دائما مبنيا على السكون؟ كيف نفسر وجهة نظر النحاة الذين يصفون الماضي مبنيا على السكون أو على الفتح أو على الضم؟ كيف ستلعب الروائز الصواتية دورا رئيسا في تفسير فرضية البناء على السكون فقط؟ هل الفعل الماضي يكره توالي أربعة حروف متحركة أم أنه يكره فقط الجمع بين ساكنين؟ ما الوضع الاعتباري للفعل في المضارع والأمر؟

ب) تحليل الفعل من خلال الصوامت والصوائت:

يساعد توظيف الصوامت (الحروف دون حركات) والصوائت (الحركات القصيرة والطويلة) على فهم أجزاء الفعل؛ وتتضمن الصوائت بدورها أنواعا من الحركات: صوائت قصيرة (الفتحة والضمة والكسرة) وصوائت طويلة (الألف والواو والياء). ويفيد التحليل بالصوائت في:[13]

- فك الالتباس الذي يحصل بين الصائت القصير والصائت الطويل في أثناء تفسير ما يحدث في الفعل.
- توضيح معنى التأليف الصوتي الذي سيتحول إلى قيد صوتي (ينتقي سلوكا صوتيا عوض سلوك آخر).

+ **الفعل الماضي:** يضم الفعل الماضي، حسب النحو العربي، ثلاث فئات:

فئة البناء على السكون: كتبتُ/ كتبتَ/ كتبتِ/ كتبتما/ كتبنا/ كتبتم/ كتبتن/ كتبْن.
فئة البناء على الفتح: كتب/ كتبتْ/ كتبا/ كتبتا.
فئة البناء على الضم: كتبـــــــوا.

وسنتناول فئة البناء على السكون:

يسهل، في فئة البناء على السكون، تمييز شبه الجذر عن اللواصق:
كتبْ + الصامت التاء والصائت القصير الضمة.
كتبْ + الصامت التاء والصائت القصير الفتحة.
كتبْ + الصامت التاء والصائت القصير الكسرة.
كتبْ + الصامت التاء والصائت القصير الضمة، والصامت الميم والصائت الطويل

الألف.
كتبْ + الصامت النون والصائت الطويل الألف.
كتبْ + الصامت التاء والصائت القصير الضمة، والصامت الميم.
كتبْ + الصامت التاء والصائت القصير الضمة، والصامت النون، والصامت النون والصائت القصير الفتحة.
كتبْ + الصامت النون والصائت القصير الفتحة.

وعندما ننتقل من فئة البناء على السكون إلى فئة البناء على الفتح أو فئة البناء على الضم، تظهر بعض التعقيدات:

وسنتناول فئة البناء على الفتح:

كتبَ (المفرد المذكر) / كتبتْ (المفرد المؤنث) / كتبا (المثنى المذكر) / كتبتا (المثنى المؤنث).

1) إذا أخذنا الفعل المتصرف (كتبَ) سنجده يتكون مما يشبه الجذر مقترنا باللاحقة في: (كتبْ + [صائت قصير: الفتحة]). فقد تم ابتلاع السكون لأن الصائت القصير في حاجة إلى تأليف صوتي يجمعه بالصامت الذي يحمل السكون في غير موضعه ما دام أن السكون لا يلتقي بالصائت القصير (لاحظ كيف أن ما وضع بين معقوفتين هو لاصقة واحدة).

2) وإذا أخذنا الفعل المتصرف (كتبتْ) سنجده يتكون مما يشبه الجذر مقترنا بلاحقتين (وجود ما يشبه لاصقتين) في: (كتبْ + [صائت قصير: الفتحة] + [الصامت: تْ])، وتدخل اللاصقة في علاقة توزيع تكاملي مع لاصقة أخرى من جنسها (لا نستعمل لاصقتين مجتمعتين دالتين على العدد في فعل متصرف واحد، وتخص هذه المسألة لواصق الجنس والشخص)؛ ولهذا تُحذف اللاصقة الأولى في المفرد المذكر لتعوض بلاصقة أخرى في المفرد المؤنث؛ لكن المشكل الذي يواجهنا هو: عند حذف اللاصقة الأولى نحصل على: (كتبْ + [الصامت: تْ]) مما يجعل التأليف الصوتي يقوم بتحويل سكون شبه الجذر إلى صائت قصير: (كتبَ + [الصامت: تْ])؛ إذن ليس الصائت القصير فوق الباء في (كتبَ) لاصقة لوجود لاصقة فعلية تعبر عن المفرد المؤنث.

3) وإذا أخذنا الفعل المتصرف (كتبتا) سنجده يتكون مما يشبه الجذر مقترنا بثلاث لواحق (وجود ما يشبه ثلاث لواصق) في: (كتبْ +[صائت قصير: الفتحة]+[الصامت: تْ]+[الصائت الطويل: الألف])، ويمكن تقديم وصف لهذا الفعل المتصرف فيما يلي: اختفت لاصقة المفرد المذكر لصالح لاصقة المفرد المؤنث، فنحصل على: (كتبَ + [الصامت: تْ])؛ لكن المشكل الذي يواجهنا وجود لاصقتين هما: (كتبَ: [الصامت: تْ]

+ [الصائت الطويل: الألف])؛ فحذف اللاصقة الأولى يقود إلى المثنى المذكر ولا يقود إلى المثنى المؤنث، فنحصل على: (كتبَ + [الصائت الطويل: الألف])[14] مما يؤكد، في المثنى المؤنث أن [الصامت: تْ] و[الصائت الطويل: الألف] لا تعتبران لاصقتين منفصلتين يمكن الاستغناء عن الواحدة منهما، بل تشكلان طرفين من لاصقة واحدة. ففي المفرد وقبل التأليف الصوتي، نحصل على: (كتبْ + [الصامت: تْ]) كما هو مبين في (2)[15] حيث يسهل استبدال اللاصقة [الصامت: تْ] باللاصقة [الصائت الطويل: الألف]، فنحصل على: (كتبْ + [الصائت الطويل: الألف])، ثم نحصل بسبب ضرورة التأليف الصوتي على المثنى المذكر (كتبا).

وهكذا تتضمن فئة البناء على الفتح ما يلي:

(11)

مفرد مذكر← كتبْ + [صائت قصير: الفتحة]	كتبَ
مفرد مؤنث← كتبْ + [الصامت: تْ]	التأليف الصوتي: كتبَتْ
مثنى مذكر← كتبْ + [الصائت الطويل: الألف]	كتبَا
مثنى مؤنث← كتبْ + ت + [الصائت الطويل: الألف]	كتبتا

ثم بعد ذلك، سنتناول فئة البناء على الضم في علاقتها بذاكرة الفعل:

يتضمن البناء على الضم:

(12)

جمع مذكر← كتبْ + [الصائت الطويل: الواو] كتبوا:	الصائت القصير الضمة فوق الباء ليس لاصقة (لا نجمع بين صائت قصير وطويل)

هكذا يتضح أن تصريف الفعل الماضي يكون دائما مبنيا على السكون لشبهه الجذر، وله ثمان حالات واضحة التسكين تجعل نسبة باقي الحالات (النصب والرفع) ضعيفة مما يؤكد أن الأصل فيه هو البناء على السكون؛ أما الوجه الإعرابي (العلامة الإعرابية) الذي يوهم بالبناء على النصب لن يكون سوى لاصقة تطابق وتأليف صوتي في المفرد المذكر، وتأليف صوتي في المفرد المؤنث (عدم الجمع بين ساكنين) والمثنى المذكر والمثنى المؤنث. أما الوجه الإعرابي الذي يوهم بالرفع فهو صائت طويل نتج عن التأليف الصوتي.

يمكن أن نطبق نتائج هذا التحليل على باقي أنواع الأفعال دون أن تظهر معطيات جديدة تؤدي إلى إضافات معينة، ويظهر شبَه الماضي بالجذر في:

إن جميع لواحق الماضي، وإن اختلفت أنواع الأفعال، تشير إلى التحولات نفسها التي أظهرها التحليل أعلاه حيث سيرتبط الفعل، في ما نعتقد أنه نصب، بالتأليف الصوتي واللاصقة الإعرابية، أو التأليف الصوتي فقط؛ لكن اللفيف، في الجدول، لن يُظهر تسكين الماضي حتى في الحالات التي يكون فيها السكون بارزا بسبب حضور الياء عكس المعتل اللام الذي يُظهر هذا السكون لأنه مختوم بألف.

وكلما اختبرنا التحليل نفسه بتطبيقه على ما يُشبه الجذر (2)، نحصل على النتائج نفسها. إن زيادة الألف والنون أو الألف والسين والتاء أو الألف والفاء ...الخ في انفعل واستفعل وافتعل ... الخ، يجعلها ساكنة اللام قبل اللاحقة عندما تدخل التصريف في الماضي. فإذا قلنا إن الفعل يكره توالي أربعة متحركات، فإنه في هذه الأوزان المزيدة يقبل أكثر من ساكن واحد في الماضي شرط أن نفصل هذه السواكن مما يجعل توالي أربعة متحركات أمرا غير مطروح، في مثل صيغة (أفْعلْتُ) حيث يوجد السكون في فاء الفعل بعد حرف الزيادة ثم في لام الفعل قبل اللاحقة لنحصل على بنية عروضية، هي: (- 0 - 0 -) ، أي: أن تواجد السكون لم يكن من أجل تسويغ النطق الذي يرفض توالي أربعة متحركات؛ فلم نضطر إلى تطبيق مبدأ التأليف الصوتي على الفعل الثلاثي المجرد؟ وهكذا يمكن القول إن السكون (مثلا) في (كتبَتْ) لا يفسره مبدأ التخلص من أربعة متحركات، بل التخلص من الاستثقال الذي أتى به شبه الجذر (التخلص من ساكنين): (كتَبَتْ← كتبْ + تْ) التي شرحها التحليل أعلاه.

+ **الفعل المضارع:** ويمكن تقسيمه إلى ثلاث فئات:

1) فئة الأفعال الخمسة: يكتبان/ يكتبون/ تكتبان/ تكتبون/ تكتبين.
2) فئة الأفعال المرفوعة: يكتبُ/ تكتبُ/ أكتبُ/ نكتبُ.
3) فئة الأفعال الساكنة: يكتبْن/ تكتبْن.

تحمل فئة الأفعال الخمسة الوجه الإعرابي (العلامة التي ليست بالضرورة صائتا قصيرا) الذي هو (النون)؛ والدليل على أن النون هي وجه إعرابي أنها تُحذف في النصب أو الجزم (انظر (2) جدول تصريف المضارع). فإذا كان الفعل المضارع عاملا (في مضمر) فقط، تُرفع الأفعال الخمسة بثبوت النون؛ غير أنه حين يكون عاملا ومعمولا (تعمل فيه (لن) و(لم))، يحمل إعراب النصب أو الجزم.

وتطرح الفئة الثانية (الأفعال المرفوعة) إشكالا كبيرا يتعلق بالضمة: هل هي وجه إعرابي؟ هل هي لاصقة عددية؟

لا يقترح الفعل المصرف إلى المضارع الحلول نفسها التي يقترحها الفعل المصرف

إلى الماضي لأن شبه الجذر يختفي بسبب حضور سوابق (أنيت)؛ لكن فصل اللواحق عن الفعل أمر ممكن قصد معرفة هوية اللاصقة. ففي مثال: (تكتبُ) نحصل، في أثناء الفصل، على: (تكتبْ + [الصائت القصير: الضمة])، فإذا كانت لاصقة الجنس واضحة فأين هي لاصقة العدد ولاصقة الإعراب (وجه الإعراب)؟ إن الدليل الرئيس الذي يؤهل معرفة هذه اللاحقة هو تطبيق الرائز الإعرابي المرتبط بالنصب والجزم؛ إذن نقول: (تكتبُ/ لن تكتبَ/ لم تكتبْ) مما يدل على أن هذا الموقع (فوق الباء) مخصص للإعراب بدليل وجود وجهين إعرابيين آخرين (النصب والجزم) عندما يكون الفعل معمولا كذلك. فالمرجح أن العدد يتواجد في المكان نفسه الذي يتواجد فيه الوجه؛ لكن تسويغ النطق هو الذي يُعطي السبق للإعراب (للوجه الإعرابي) دون أن يُلغي العدد.

ستوصلنا هذه القراءة إلى افتراض أن رفع المضارع يتحقق بوجهين: الضم أو النون؛ غير أن الفئة الثالثة (الأفعال الساكنة) تطرح مشكل التسكين قبل اللاحقة النون مما يستوجب العودة إلى مراحل الرفع بالضم لأنها تُؤهل تتبع التغييرات التي طرأت على الفعل: نأخذ من الفئة الثانية تصريفين هما (يكتبُ) و(تكتبُ) ونقارنهما مع تصريفين آخرين هما (يكتبْنَ) و(تكتبْنَ) لنلاحظ:

(يكتبُ← يكتبُ + نَ = يكتبْنَ) نظرا لضرورة التأليف الصوتي بين الصائت القصير فوق الباء والصائت القصير فوق النون.

(تكتبُ← تكتبُ + نَ = تكتبْنَ) نظرا لنفس ضرورة التأليف الصوتي السابق.

وهكذا يكون المضارع مرفوعا دائما إما بالنون أو الضم (الصائت القصير) أو بضمة ينوب عنها سكون لضرورة التأليف الصوتي. ونظير ذلك الاستثقال الذي يحدث في: (*لن يكتبَنَ) أو (*لن تكتبَنَ) الذي يعوض الصائت القصير الفتحة في الصامت الباء بالسكون، أما ما يحدث في: (لم يكتبْن) و(لم تكتبْن) فيدل على التوافق الحاصل بين التأليف الصوتي الذي يطلب السكون فوق الصامت الباء وسكون الجزم المولد عن عمل (لم).

قد تظهر قرائن تدل على فشل التحليل بالصوامت والصوائت عند ربط الفعل المضارع بنون التوكيد الثقيلة مثلا حيث يقبل النصب والرفع في مثل: (يكتُبَنّ) و(يكتُبُنّ)، غير أن الانتظام الصوتي الداخلي للفعل هو الذي دفع إلى ضرورة التمييز بين (هو) في (يكتُبَنّ) و(هم) في (يكتُبُنّ): أي التمييز بين المفرد والجمع، فضمائر المفرد: أنا- أنتَ- هو- هي، تضمنت باء منصوبة باستثناء حالة الضمير (نحن) فقط في المثنى والجمع الذي يحمل وضع المفرد نفسه لأنه لن يلتبس مع ضمائر المفرد ولا مع ضمائر

المثنى والجمع، وباستثناء الضمير المفرد (أنتِ) الذي يملك وضعا خاصا تكون الباء فيه مجرورة (فهي تجاور الياء في الأصل: تكتبي(ن))، أما تفسير زيادة الألف بعد نون النسوة في: (يكتبنان/ تكتبنان) هو للتأليف الصوتي نظرا للاستثقال الذي يُحدثه الفعل دون ألف زائدة في: (*يَكْتُبْنَنّ/ *تَكْتُبْنَنّ).

+ الفعل الأمر: يُلحق الفعل الأمر بالفعل المضارع من حيث بنيته، ويتضمن ثلاث فئات:

- فئة تحمل سكونا ظاهرا في آخره: اكتبْ
- فئة تُلحق بالأفعال الخمسة في المضارع: اكتبا/ اكتبوا/ اكتبي.
- فئة تحمل السكون قبل اللاحقة: اكتبْنَ.

لقد ظهر كيف أن الأفعال الخمسة في المضارع تُحذف نونها في حال الجزم أو النصب مما يُقوي فرضية أن الأمر بدوره قد لحقه النصب أو الجزم. ويجب ترجيح كفة الجزم بدليل تسكينه في الفئة الأولى والثانية حيث نستطيع تسويغ حذف النون؛ لكن المشكل الذي يُواجه هذا التحليل هو أن إعراب الجزم والنصب في المضارع حدثا تحت تأثير العامل (لم) و(لن) مثلا، في حين، لم يدخل على الأمر عامل جزم ولا عامل نصب؛ فإذا ما أردنا دراسة فعل الأمر يجب أن نضع نصب أعيننا مسألة مهمة قد تُفسر إعرابه (سلوكه)، هي كونه قوة طلبية تُوجه الفعل (وقد تكون مصدر جزمه).

2) الزمن والمطابقة في الجملة الفعلية:

أ) التطابق والفعل:

لا يمكن أن نتصور الفعل دون بطاقة نحوية تنتقي عناصر مناسبة من عقد عجرة المطابقة لأن الانتقاء في حد ذاته يدل على العلاقة التي تجمع الفعل والفاعل وتجعل التركيب قابلا للحياة؛ وتستطيع روائز متعددة أن تبين العناصر التي تتكون منها البطاقة النحوية، ويُستحسن أن نختارها من جمل التطابق القوي الذي يعبر بوضوح عن توثق الصلة بين أجزاء التركيب؛ فحين يتضمن التركيب (مثلا) فعل (قام) الذي سيجاور اسما معينا (الاسم قبل الفعل)، لا بد من أن يكون هذا الفعل مسوغا تبعا لمقتضيات المحيط التركيبي (التطابق القوي) الذي يؤثر فيه: يجب على بطاقة الفعل أن تطابق الاسم في مثل:

(14) الرجلان يقومان.

وإذا اختل التطابق في عنصر من عناصر عقد عجرة المطابقة، تكون الجمل لاحنة مثل:

*(15) أ. الرجلان تقومان.

ب. الرجال تقومان.

ج. الرجلان يقمن.
د. الرجلان أقـوم.

أين يكمن لحن هذه الجمل؟ يجب الرجوع إلى صرف الفعل لتحديد البطاقة النحوية التي تشكله، في الماضي والمضارع.

يدل هذان الجدولان على أن كل فعل متصرف ينتقي عنصرا من عناصر عقدة الشخص، وينتقي عنصرا من عنصري عقدة الجنس، وينتقي عنصرا من عناصر عقدة العدد؛ وتشكل هذه العقد مجتمعة ما يسمى بعجرة المطابقة:

إلى الجمع بين [+ مذكر] في الاسم و[+ مؤنث] في الفعل: أي، إلى عدم انتقاء العنصر الملائم في عقدة الجنس؛ وقد يعود اللحن كذلك إلى عدم انتقاء العنصر الملائم في عقدة العدد و(أو) الشخص كما في *(15.د) حين تم الجمع بين [+ مثنى] في الاسم و[+ مفرد] في الفعل، وبين [+ 3] في الاسم و[+ 1] في الفعل.

قد يعتقد البعض أن عناصر عقد عجرة المطابقة المنتقاة في الفعل عبارة عن ضمائر تملك وظيفة إعرابية لأنها تتوضع في موقع الفاعل؛ غير أنه يجب التمييز بين عناصر عقد عجرة المطابقة والضمائر. ويبدو أن القضايا التي تقرب من فهم عقد عجرة المطابقة قد تم توضيحها أعلاه، إلا أن تبسيط ما يرتبط بالضمير يفرض العودة إلى الجدول في (18) وتأمله من جديد: تنحصر عقد عجرة المطابقة الرئيسة في: عقدة الشخص والجنس والعدد؛ وهي عقد تشكل الضمير في أثناء انتقاء عنصر من عناصر كل واحدة منها، ويكون مستترا وجوبا ينوب عن فاعل ظاهر (فاعل معجمي)، وفي حال عودة الفاعل الظاهر يغيب دور هذا الضمير مما يفسر علاقة التوزيع التكاملي بينهما؛ إذن يتشكل الضمير من خلال مرحلتين: مرحلة أولى ينتقي الفعل فيها عناصر من عقد عجرة المطابقة، ومرحلة ثانية تجتمع فيها هذه العناصر المنتقاة دفعة واحدة؛ ولن يكون الفصل بين هاتين المرحلتين سوى فصل منهجي لأنهما متداخلتان.

إذا أردنا تحليل الضمير من خلال فعل مصرف مثل: (خرجْتُ)، سنحاول، أولا وقبل كل شيء، استخراج عناصر عقد عجرة المطابقة التي انتقاها.

إذن (خرجْتُ) تتضمن العناصر: [+ 1] و[+ مذكر] و[+ مفرد]، ثم تتوحد هذه العناصر لتشكيل الضمير (أنا) المذكر؛ ونكون أمام تصريف آخر للفعل في حال تضمنه لعناصر مختلفة مما يُنوع من الضمائر: أنتَ، أنتِ، هو، هي، نحن، أنتما، هما، أنتم، أنتن، هم، هن.

لم نتحدث، إلى حد الآن، عن عقدة الإعراب ضمن عقد عجرة المطابقة في

الفعل لأن الطريقة التي نفهم بها القوة الإعرابية للفعل هي نفسها التي نفهم بها الضمير (لا توجد، في عجرة المطابقة، عقدة تحمل اسم: عقدة الإعراب)؛ ولهذا تجتمع عناصر عقد عجرة المطابقة المنتقاة لتضيف إلى تفسير تكوّن الضمير تفسيرا آخر يتعلق بتكوّن الإعراب: تجتمع هذه العناصر لتشكيل الزمن في الفعل، ويُسنِد الفعل، من خلاله، إعراب الرفع للفاعل؛ وعلى هذا الأساس، يمكن صياغة بطاقة نحوية نهائية للفعل. ستكون النتيجة أن عمل الاسم ضعيف مقارنة بعمل الفعل لأنه يعتمد بطاقة ينعدم فيها الزمن أو يكاد (أنظر المعلومات المرتبطة بالزمن الفعلي في التحليل أعلاه)؛ وهذا ما ذهب إليه النحاة العرب حين ميزوا بين عمل الفعل القوي وعمل الاسم الضعيف؛ وتُبرز روائز متعددة ضعف عمل الاسم لأن الإعراب يُسرّب من اليمين إلى اليسار ولأن الزمن في الاسم لا يشبه الزمن في الفعل وإنما يتسرب إليه من خلال علاقات تركيبية معينة. وتتكون بطاقة الاسم الإعرابية من عقد متنوعة.

فإذا كان المبتدأ يعمل في الخبر من خلال البطاقة النحوية التي يمتلكها ويوظف عناصر عقد عجرة المطابقة حتى تعطي الأمر للإعراب ليُحدث تأثيره بتسريب الرفع، فإن هذا المبتدأ نفسه لا يتقدمه مكون مما يُلغي وجود بطاقة قبله تشتغل فيه؛ وهذا ما ذهب إليه النحاة عندما تحدثوا عن العامل المعنوي الذي يسند الإعراب إلى المبتدأ. ولا يجب أن نعتبر مفهوم العامل المعنوي مفهوما ميتافيزيقيا غير مرتبط بواقعية تحليل اللغة، بل هو مفهوم ناتج عن الفراغ الذي يخلفه انعدام البطاقة النحوية نفسها؛ وهكذا تتقاسم التحليلات الحديثة اللسانية أو تلك التي تحاول تحديث النحو العربي، همّ البحث عن حل لهذا المشكل الذي يجعل التفسير عسيرا: يُلاحظ، في هذا الصدد، كيف أن التفسيرات اللسانية الحديثة تتحدث عن حل جزئي لهذا المشكل باقتراح اعتبار أن الرفع في المبتدأ ناتج عن القوة الجهية تارة، أو الزمن أخرى، أو التجرد ثالثة، أو البؤرة رابعة...الخ؛ وهي افتراضات تحاول ردم فراغ انعدام وجود مقولات وظيفية عاملة، أو ردم فراغ انعدام البطاقة النحوية.

ولا يرتبط هذا المشكل بالابتداء بالاسم فقط (في الجملة الاسمية)، بل يرتبط كذلك بالابتداء بالفعل (في الجملة الفعلية) لأن الفعل يملك بطاقة نحوية يُوظفها بهدف إسناد إعراب الرفع للفاعل؛ لكن الفعل يجد فراغا أمامه، عندما تبدأ الجملة به، نتيجة انعدام مكون معين مما يجعله لا يتلقى الإعراب (لا وجود للعامل في الفعل عندما تبتدئ به الجملة)؛ غير أن النحاة لم يبحثوا في العامل الذي يقتضي العمل في الفعل، بمعنى أنهم لم يعتبروا أن الوجوه (العلامات) الإعرابية في الفعل هي نتاج عمل عامل ما؛ وهكذا لا يشبهون الاسم المبتدأ بالفعل رغم أنهما يتواجدان في موقعين يقبلان

دخول العوامل عليهما في:

(23) أ. [إن/ كان/ ليس...الخ] س م. س خ.

س م = المبتدأ/ س خ = الخبر.

ب. [لم/ لن...الخ] ف. فا. مف.

ف = الفعل/ فا = الفاعل/ مف = المفعول.

ب) اختزال الجمل (منطق الوصف التمثيلي):

لنتأمل الجملة (9) المكررة هنا:

(9) قتل زيد عمرا.

نلاحظ أنها جملة فعلية تأثر فاعلها بالإعراب من خلال بطاقة فعلية نحوية مفعلة (عاملة) لأن عناصر عقد عجرة المطابقة توضّعت داخلها (دخول الفعل التركيب وحدوث الانتقاء)؛ فكان من نتائج ذلك ظهور الضمير من جهة، والزمن من جهة ثانية؛ وسيسند الزمن إعراب الرفع للفاعل ليصبح تمثيل الجملة (9)، هو:

[الفعل [بطاقة [الفاعل [المفعول]]]]

[الفعل [الشخص [الجنس [العدد [الفاعل [المفعول]]]]]]

[الفعل [3 [مفرد [مذكر [الفاعل [المفعول]]]]]]

إذن: عناصر عجرة المطابقة المنتقاة في فعل الجملة (9)، هي:

[البطاقة] = [3 [مفرد [مذكر]]] > [ضمير[زمن]]

حيث [ضمير] =[هو] / [زمن] =[ماض]

ويجب النظر إلى الفعل من نواحي مختلفة، إذا أردنا توظيف الزمن توظيفا كاملا.

ج) خصائص الفعل الزمنية والحدثية (الجهية):

يُقدم الرحالي رائزين يحملان الرقم (109)، ويشرح بهما تجويز وسم المضارع بالزمن انطلاقا من خصائص تركيبية يتفاعل في تحديدها الموجه والجهة والظرف...الخ. يقول:

« 109) أ. يشرب الرجل القهوة (الآن/ غدا)

ب. لا يشرب الرجل القهـــــوة (الآن/ غدا)

في مقارنتنا للجملة (109 أ) بالجملة (109 ب)، نلاحظ أن حرف النفي لم يُغير القراءات الزمنية المختلفة للفعل المضارع. فعدم قبول لا النافية للماضي، من جهة، وعدم اختلاف تأويلها الزمني عن تأويل المضارع، من جهة أخرى، يبين أنها مخصصة بزمن المضارع غير الموسوم، ويوسم هذا الزمن وفقا لخصائص السياق التركيبي الزمنية

التي يتفاعل في تحديدها الموجه والوجه والجهة والظرف، الخ.»[16]

ينقسم الزمن وفق هذه المقاربة إلى [+ ماض][+ مستقبل]، وتنقسم الجهة تبعا لذلك إلى [+ تام][- تام]؛ لكن الرائز (109) يستعمل ظرفين زمنيين هما (الآن/ غدا) بسمة جهية هي [- تام][+ مستقبل] في (109 أ) مما يدفع إلى التساؤل عن الإسهام الحقيقي للظرف في: هل القيمة الزمنية التي نسندها إلى الظرف (الآن) هي نفسها في الظرف (غدا)؟

إذا كانت بعض التحاليل التوليدية تؤكد على أن الزمن المضارع غير موسوم (يوجد في نقطة صفر في خط الزمن)، فإن ذلك راجع بالأساس إلى عدم التمييز بين: الصرف والزمن والجهة وخصائص الجهة. ونمثل للفروقات بين هذه الخصائص التي تُبرز سمات متنوعة.

وهذا ما دافعت عنه التحاليل اللسانية من خلال روائز متعددة؛ لكن الجدول يُظهر أيضا خانة الصرف وخانة خصائص الجهة، وتدفع الخانتين إلى ملاحظتين:

- قد يكون الحدث في الجهة التامة أو غير التامة منجزا أو مستمرا أو غير منجز.
- تتوفر اللغة العربية على ظروف تساعد في فهم التغيرات الصرفية مثل: أمس/ الآن/ غدا...الخ.

إذن لا يجب أن نوظف فقط الخانة الثانية والثالثة لأن هذا التوظيف سيُضر بخصائص الجهة التي تتمتع، على الأقل، بالتقسيم الثلاثي: [+ منجز][+ مستمر] [- منجز]، وإلا كيف سنبرر الجمع بين (الآن) و(غدا) فقط انطلاقا من الزمن والجهة وإقصاء الصرف والخصائص الجهية؟ لا شك أن إقصاء الصرف والخصائص الجهية سيجعل الحدث الذي يبدأ في نقطة معينة ولم ينته بعد يُساوي الحدث الذي لم يحدث بعد (ننتظر حدوثه في المستقبل)؛ غير أن [+ مستمر] تدل على عدم الانتهاء، و[- منجز] تدل على عدم الحدوث؛ ثم نحصل، حسب هذا التحليل، على تتمة تمثيل الجملة (9): [زمن [ماض [+ماض [+تام [+منجز]]]]]

تركيـــــب:

تخالف تصورات هذه المقالة التصورات التي يملكها النحاة العرب عن الإعراب المرتبط بالفعل مما استوجب التنقيب في بنيته الصرافية وتوظيف التحليل بالصوامت والصوائت؛ كما تخالف تصورات اللسانيين العرب الذين ارتبطوا بفحص العلاقات التركيبية للفعل انطلاقا من محيطه اليميني واليساري فقط. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الفعل في الجملة الفعلية العربية:

+ يكون مبنيا على السكون في الماضي، في جميع حالاته، نظرا لشبهه بالجذر.
+ يكون دائما مرفوعا في المضارع.
+ يكون دائما مجزوما في الأمر بسبب القوة الإنجازية الطلبية.

وحالما يدخل الفعل في علاقات تركيبية تعمد البطاقة النحوية إلى انتقاء العناصر الملائمة في عقد عجرة المطابقة مما يولد الضمير والزمن؛ ويعمل الفعل، من خلال الزمن، على إسناد إعراب الرفع للفاعل. أما الضمير، فيظل في كمون ولا يملك وظيفة تركيبية إلا إذا اختفى الفاعل الظاهر (الفاعل المعجمي) أو إذا توضّع الاسم بعد الفعل في موقع قبله؛ وهكذا نميز بين نوعين من المطابقة:

+ مطابقة ضعيفة تتحدد انطلاقا من توظيف تأثير البطاقة النحوية الفعلية في ما بعدها.
+ مطابقة قوية تنتج عن توظيف تأثير بطاقة الاسم المبتدأ في خبره الفعلي أو الاسمي.

توضيح بعض المصطلحات:

عجرة المطابقة: تتكون عجرة المطابقة من عقد فعناصر؛ وعندما ترتبط عجرة المطابقة بالفعل، فهي تحتوي على عناصر منتقاة من عقد الشخص (1/ 2/ 3) والجنس (مذكر/ مؤنث) والعدد (مفرد/ مثنى/ جمع).

البطاقة النحوية للفعل: تحتوي البطاقة النحوية للفعل على عناصر منتقاة من عقد الشخص (1/ 2/ 3) والجنس (مذكر/ مؤنث) والعدد (مفرد/ مثنى/ جمع)؛ ويولد الضمير والزمن معا، بناء على انتقاء عناصر محددة من العقد؛ ثم ينتج إعراب الإسناد من الزمن الذي يعمل على إسناد إعراب الرفع إلى الفاعل.

الصرافة والصواتة: هما مبحثان يمزج بينهما النحاة في علم الصرف؛ وقد اتضح أن هناك قضايا صرافية تهتم ببنية المفردة الصرافية، وأخرى صواتية تهتم ببنية المفردة الصواتية في علم الصرف.

الفاعل المعجمي: يوجد فرق بين الفاعل المعجمي والفاعل الضمير؛ وتتضمن جملة «ضرب زيد عمرا» فاعلا معجميا (زيد) الذي يُسمى كذلك بالفاعل الظاهر؛ وفي الوقت الذي يغيب فيه الفاعل المعجمي في مثل «ضرب عمرا»، يأخذ الفاعل الضمير [هو] مكانه في الجملة لأن كل فعل في العربية يرتبط بفاعل.

انفلاق الصرفة: كانت الدراسات التوليدية تُرجع العلاقات التركيبية إلى الصرفة؛ وكانت تفسر رفع الفاعل مثلا بصعود الفعل إلى رأس الصرفة، وصعود الفاعل إلى مخصص

رأس الصرفة ليُرفع طبقا لعلاقة الرأس بالمخصص؛ لكن الدراسات التوليدية تقدمت، فأصبحت هذه الصرفة عبارة عن حزمة من المقولات الوظيفية التي منها: الزمن والجهة والتطابق ...الخ؛ ثم كانت تفسر رفع الفاعل مثلا بصعود الفعل إلى رأس الزمن، وصعود الفاعل إلى مخصص رأس الزمن ليُرفع طبقا لعلاقة الرأس بالمخصص؛ وهكذا نعرف بالتدقيق أن سبب رفع الفاعل هو الزمن وليس شيئا آخر.

المقولات الوظيفية: هي مقولات مسؤولة عن إنتاج العلاقات التركيبية؛ وتنتمي هذه المقولات إلى لائحة مغلقة عكس المقولات المعجمية التي تنتمي إلى لائحة مفتوحة؛ يعني أن المقولات الوظيفية لا يتغير عددها في اللغة العربية مثلا، عكس المقولات المعجمية التي يتغير عددها: لا يمكن أن نضيف حرفا من حروف الجر، ويمكن أن نضيف اسما من الأسماء.

اللواصق: تتضمن لواصق الفعل أنواعا ثلاثة (سوابق، أواسط، لواحق)؛ فالسوابق هي الزيادة التي تلحق أول الفعل، والأواسط هي الزيادة التي تلحق وسط الفعل، واللواحق هي الزيادة التي تلحق آخر الفعل.

الروائز: تصبح الظواهر اللغوية مجرد تقنيات للتمييز بين الجمل اللاحنة والجمل الصحيحة أو بين التعابير العادية والتعابير المسكوكة... الخ؛ وتوضع في خدمة التحليل اللساني. وتتحول ظاهرة التقديم والتأخير وظاهرة الحذف ... إلى تقنيات، ويسمي اللسانيون جميع هذه التقنيات روائز لا تبرز فعاليتها القوية إلا بواسطة المقارنات؛ لهذا لا يتحدد مثال إلا في علاقته على الأقل بمثال آخر مما يحقق المقارنة بين التراكيب.

توسيع عدد المحلات: تتكون جملة فعلية (فعلها لازم) من محلين هما: محل الفعل ومحل الفاعل؛ ثم ندخل تغييرا على الفعل، فيتعدى الفاعل إلى المفعول؛ وتسمى هذه العملية: الزيادة، أو الترقية ... الخ.

تقليص عدد المحلات: تتكون جملة فعلية (فعلها متعدي) من ثلاثة محلات هما: محل الفعل ومحل الفاعل ومحل المفعول به؛ ثم ندخل تغييرا على الفعل، فلا يتعدى الفاعل إلى المفعول؛ وتسمى هذه العملية: التقليص، أو النزع ... الخ.

المحافظة على عدد المحلات: نحتفظ بعدد المحلات الموجودة في الجملة سواء أتغير الفعل أم لم يتغير.

القيد الصوتي: تشير كلمة «قيد» إلى وجود إكراه يلزم التركيب (أو جزء منه) بالانضباط له، وتشير كلمة «الصوتي» إلى نوع الإكراه الذي يصيب التركيب؛ فقد ترسخ الاعتقاد أن الفعل الماضي يكره الجمع بين أربع حركات في مثل «خرجتْ» مما يفسر تسكين (التاء)؛

لكن الطرح الذي دافع عنه هذا البحث/ المقالة يذهب إلى أن الفعل الماضي يكره الجمع بين سكونين في مثل «خرجتْ» لأن أصلها «خرجْ+تْ» مما دفع إلى إزالة الاستثقال بوضع الفتحة فوق (الجيم).

التأليف الصوتي: يعدّ التأليف الصوتي ضرورة لإزالة الاستثقال؛ فتتحول «خرجْ+تْ» إلى «خرجَتْ» ...الخ.

الوجه الإعرابي: تُعوض اللسانيات تسمية (العلامة الإعرابية) بالوجه الإعرابي؛ فالوجه الإعرابي رديف للعلامة الإعرابية في هذه المقالة.

التطابق القوي: لا يمكن الحديث عن التطابق القوي إلا في نوع خاص من الجمل مثل الجمل الابتدائية وجمل التوابع؛ وسمي تطابقا قويا لأن العلاقة التركيبية بين اسمين تجعلهما يتطابقان في الشخص والجنس والعدد والتعيين؛ وتعرف المطابقة في الجمل الابتدائية بالمطابقة القوية (الغنية) غير التامة لأن المبتدأ يُسرب إعراب الرفع فقط إلى الخبر؛ وتعرف المطابقة في جمل التبعية بالمطابقة القوية (الغنية) التامة لأن الاسم الأول يُسرب جميع أنواع الإعراب (الرفع، النصب، الجر) إلى الاسم الثاني.

التطابق الضعيف: يوجد في بعض الجمل الفعلية حيث إن التطابق الحاصل بين الفعل والفاعل عموما يسمى تطابقا ضعيفا أو فقيرا نظرا لخلل يصيب الانتقاء، مثل جملة: (جاء الرجال) التي هي جملة يتعارض فيها المفرد [+ مفرد] في الفعل والجمع [+ جمع] في الفاعل.

الهـــــوامش:

(1)- العجرة: تناولت الدراسة العجرة عند التركيز على جانب المطابقة، ويُفهم من الدراسات التوليدية أن العجرة هي حزمة عليا تتكون من العقد التي تتكون بدورها من عناصر متنوعة؛ وهكذا تتكون عجرة المطابقة في الفعل (مثلا) من عقدة الشخص وعقدة العدد وعقدة الجنس. وتضيف عجرة المطابقة في الاسم عقدة التعيين على العقد الثلاث الموجودة في الفعل.

(2) - قبش (أحمد)، الكامل في النحو والصرف والإعراب، دار الجيل، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان 1974، ص. 229.

(3) - قباوة (فخر الدين)، المورد النحـــــوي، دار الفكر، الطبعة الخامسة، دمشق 1994، ص. 3.

(4) - المرجع نفسه، ص. 4.

يدرس علم الصرف موضوعات عديدة؛ غير أن تناول الفعل، في هذا المقام، سيشكل الموضوع الرئيس لهذه المقالة.

(5) - الوادي (محمد)، مكانة الصواتة في الصرف العربي، مجلة مكناسة، العدد6، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس 1992، ص. 67.

(6) - ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، الجزء الرابع، بيروت، لبنان 1998، ص. 191.

(7) - أنظر علي سبيل المثال:

- ابن سينا (علي الحسيني)، أسباب حدوث الحروف، راجعه وقدم له طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، 1398هـ/ 1978م.

- الباقلاني (أبو بكر محمد بن الطيب)، إعجاز القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف، القاهـــــــرة، 1963.

- الخفاجي (ابن سنان)، سر الفصاحة، شرح عبد المتعال الصعيدي، محمد علي صبيح وأولاده، الأزهر، القاهرة، 1969.

- ابن جنّي (أبو الفتح عثمان)، سر صناعة الإعراب، تحقيق. حسن هنداوي، دار القلم، الطبعة الأولى، دمشق 1985.

- السغروشني (إدريس) ، مدخل للصواتة التوليدية، سلسلة المعرفة اللسانية، أبحاث ونماذج، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، الدار البيضاء 1987.

- شاهين (عبد الصبور)، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، 1980.

- عبده (داود)، دراسات في علم أصوات العربية، مؤسسة الصباح، الكويت، 1979.

- الوادي (محمد)، مفهوم العلة عند ابن جّني في ضوء الصّواتة التوليدية، وقائع ندوة «مكانة الأنحاء التقليدية في اللّسانيّات الحديثة» المنشورة بمجلة كليّة آداب مكناس، سلسلة النّدوات 10/ 1997.

- يوسف (أكرم عثمان) ، دراسة في المنهج الصّوتي عند العرب، «اللّسانيات في خدمة اللّغة العربية»، سلسلة اللّسانيات، الجامعة التونسية، مركز الدّراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية،ع5، تونس 1983.

- عبده (داود)، التّرتيب في تطبيق القواعد الصّوتيّة في اللّغة العربيّة، «اللّسانيات في خدمة اللّغة العربية»، سلسلة اللّسانيات، الجامعة التونسية، مركز الدّراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، ع5، تونس 1983.

- الوادي (محمد)، اكتساب الصّوتيات العربية وتعلّمها، ضمن أعمال ندوة «تعليم اللّغات، نظريات ومناهج وتطبيقات» سلسة النّدوات16، مجلّة كلية الآداب بمكناس، 2005.

(8) - سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان)، الكتاب، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، الجزء الرابع، الطبعة الثالثة، بيروت 1983. ص. ص. 241. 242.

(9) - ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء الثالث، الطبعة الثالثة، 1986.

(10) - ابن مالك (محمد بن عبد الله)، متن الألفية، دار المعرفة، الدار البيضاء 2001، ص. 53.

والبيت مرقوم بالعدد: 916.

(11) - المكودي (أبو زيد عبد الرحمن بن صالح)، (د.ت)، شرح المكودي، دار الفكر للطباعة والنشر، ص. 226.

(12) - يرجى الرجوع إلى المرجع التالي للتعرف على تصريف الأفعال:

الدحاح (أنطوان)، معجم تصريف الأفعال العربية، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان 1991.

(13) - مثال التنوين في العربية الذي تدل حركاته على صائت قصير ونون ساكنة: رجلٌ on، رجلا an، رجلٍ in. ويعبر مثال آخر عن مأزق النحو: يقول النحاة أن أصل (قال) هو (قَوَلَ): لكن الإشكال الذي يطرح هو أن قَوَلَ تكتب: (ق + فتحة + و + فتحة + ل فتحة). وحدث ما يلي في (قال): (ق + ألف المد + ل + فتحة ⟵ ق + فتحة + ألف المد + ل + فتحة)؛ إذن يكمن الإشكال في الجمع بين: صائت قصير (الفتحة) وصائت طويل (ألف المد) مما يدل على النقص في الخط العربي لأنهم يكتبون الصوائت (الحركات) القصيرة إل جانب الصوائت (الحركات/ حروف العلة) الطويلة.

(14) - كتبْ + تْ في المفرد المؤنث يقود إلى استبدال اللاصقة [تْ] بلاصقة أخرى هي [الصامت: ت، والصائت الطويل الألف]، فنحصل على: (كتبْ + ت + ا)؛ ثم لضرورة التأليف الصوتي نحصل على: كتبتا.

(15) - كتبتْ ⟵ (كتبْ + [الصائت القصير: الفتحة] + [تْ]) ⟵ (كتبْ + [تْ]) ⟵ (كتبَ + [تْ]).

(16) - الرحالي (محمد)، تركيب اللغة العربية، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، الدار البيضاء 2003، ص.119.